

كوفيد-19 والحماية الاجتماعية في جنوب آسيا: حالة نيبال 1

إيزابيلا فرانسيسكون وبييرو أرودا ، مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل

للدولة على توفير إستقرار الأسعار وتقديم خصم بنسبة 10 في المائة على المواد الغذائية الأساسية. فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، دخلت نيبال الأزمة بدعامة متناقصة فيما يخص الإشتراكات، مع مساحة كبيرة لتوسيع التغطية بين أفقر خمس، وبدون مبادرات مناسبة للوصول إلى "الوسط المفقود". ويتكون نظام التأمين الاجتماعي القائم على الإشتراكات في الغالب من أنظمة تقاعد للعاملين في القطاع العام. ومع ذلك، فقد إستجاب للأزمة مخططها الأولي القائم على الإشتراكات للقطاع الخاص، وذلك بالرغم من تغطيته المحدودة، من خلال دعم الإشتراكات التي كان من المفترض أن يدفعها أصحاب العمل والعاملون.

لم تؤسس نيبال إستجاباتها للمساعدات الاجتماعية على إدخال تعديل في برامجها الرئيسية. وتتمثل المبادرة الرئيسية في تقديم حزمة إعانة عينية (مواد غذائية وصابون). أنشأت حكومة نيبال معياراً عاماً لأهلية الإستحقاق (العمال في القطاع غير الرسمي والأشخاص المحرومين الذين ليس لديهم من يقدم لهم رعاية)، ليتم تكييف هذا المعيار من قبل الحكومات المحلية، المسؤولة أيضاً عن تمويل وتوزيع الإستحقاقات، وتقدم الحكومة المركزية تمويلًا إضافيًا عند الحاجة. وإعتباراً من 6 مايو، تلقى الحزمة ما بين 70 في المائة و 95 في المائة من الأسر التي تم تحديدها على أنها الأكثر تضرراً في كل مقاطعة. ويخفف هذا الإجراء من الإحتياجات الغذائية الفورية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه لا يغطي الطلب على السيولة النقدية.

في ضوء ما سبق، يمكن أن تشمل بعض توصيات السياسات لنيبال ما يلي:

- نشر السياسات النقدية التي من شأنها أن تمكن من توسيع الحيز المالي لتمويل إستجابات الصحة والحماية الاجتماعية للأزمة؛
- نشر قدرات البرامج الرئيسية لتقديم حزم الإعانة على مستوى المقاطعات بطريقة من شأنها أن تعزز دمج الفئات السكانية الضعيفة التي حددتها الحكومات على مستوى المقاطعات في نظام معلومات متكامل على مستوى الدولة؛
- إستكمال حزم الإعانة على مستوى المقاطعات من خلال توسيع أفقي ورأسي لبرامج المساعدة الاجتماعية الرئيسية النقدية، بهدف تخفيف المصاعب المالية، وبالتالي تجنب إفقار السكان. وسيكون توسيع المنحة الشاملة للطفل مثمراً بشكل خاص، حيث سيتم إستهداف الأطفال دون سن الخامسة بشكل صريح؛ و
- الإسراع في تطوير نظام تأمين اجتماعي متعدد المستويات، يتضمن البدائل شبه قائمة على الإشتراكات للعاملين في القطاع غير الرسمي.

المرجع:

IPC-IG and UNICEF ROSA. 2020 (forthcoming). Socio-economic impacts of COVID-19, policy responses and the missing middle in South Asia. Research Report. Brasília: International Policy Centre for Inclusive Growth.

ملحوظة:

1 - يعرب المؤلفان عن إمتنانهما للدعم والتعليقات التي تلقياها من أوشا ميشرا وتاكور داكل (المكتب القطري لليونيسيف في نيبال). ويمكن العثور على المراجع الكاملة للبيانات المذكورة هنا في التقرير الكامل (IPC-IG and UNICEF ROSA) (2020).

تشكل جانحة كوفيد-19 وتشعباتها تحدياً غير مسبق لشبكات الأمان الاجتماعي على مستوى العالم. الفئة المعرضة للخطر بشكل خاص هم العاملين في القطاع غير الرسمي الذين ينتمون إلى "الوسط المفقود" ولا تغطيتهم المساعدة الاجتماعية أو التأمين الاجتماعي. وفي موجز سياسات أخير، قام مركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل والمكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لجنوب آسيا (IPC-IG and UNICEF ROSA 2020) بتحليل النداءات الاقتصادية للأزمة وتدابير السياسات المتخذة في ثمانية من دول جنوب آسيا، وتقديم مقترحات للسياسات من أجل إدراج العمال والأسر في "الوسط المفقود" في أطر الحماية الاجتماعية. ويلخص هذا العدد من رسالة قصيرة نتائج دراسة حالة نيبال.

كانت نيبال آخر دولة في جنوب آسيا تتبنى إجراءات شديدة الصرامة. ولا يزال منحنى الإصابة به هو الأشد حدة في المنطقة، ولكن منذ أوائل يونيو، إنخفضت شدته بنسبة 30 في المائة. وظل إقتصاد نيبال يعاني ليس فقط بسبب صدمات العرض والطلب المحلية المرتبطة بتدابير التباعد الاجتماعي، ولكن أيضاً بسبب الإنخفاض المتوقع بنسبة 14 في المائة في التحويلات المالية، والتي غالباً ما تمثل رُبع الناتج المحلي الإجمالي للدولة. علاوة على ذلك، فإن 3.6 في المائة أخرى من الناتج المحلي الإجمالي مصدرها السياحة، التي هي معرضة للخطر أيضاً. وتقلصت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي التي أعدها البنك الدولي لعامي 2020 و 2021 على التوالي - من 6.4 في المائة و 6.5 في المائة في يناير 2020 إلى 1.8 في المائة و 2.1 في المائة في يونيو. وتُقدّر مُنظمة العمل الدولية أن قطاعات العمل الأشد تضرراً تشمل 34.4 في المائة من جميع الوظائف في الدولة وأن كل عامل في القطاع غير الرسمي في نيبال (أي أكثر من 94 في المائة من السكان العاملين) سيعاني من خسائر كبيرة في الدخل. ووفقاً للمعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، سُودِي الأزمة إلى زيادة بنسبة 10 في المائة في إنتشار الفقر المدقع - وهي الزيادة الأصغر في المنطقة. ومع ذلك، قبل الأزمة، كانت نيبال تعاني بالفعل من ارتفاع معدل إنتشار الفقر المدقع؛ لذلك، من المرجح أن تكون الآثار على فجوة الفقر كارثية بشكل خاص. فالأطفال، الذين يعتمدون على من يقومون برعايتهم، معرضون أيضاً لخطر الفقر، حيث تميل نسبة الإعالة إلى أن تكون أعلى بين الخمس الأفقر في توزيع الإستهلاك في نيبال. علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أنه بسبب الأزمة، عانى حوالي 40 في المائة من الأسر النيبالية التي لديها أطفال من خسائر في الدخل.

وتشمل إستجابات الإقتصاد الكلي حتى الآن تدابير لتعزيز الإئتمان والسيولة، مثل تحديد أن تقوم البنوك بتمديد المواعيد النهائية لسداد القروض ودعم أسعار الفائدة. علاوة على ذلك، في 28 مايو، وعد خطاب الموازنة العامة أيضاً بطرح خطوط إئتمان لبعض القطاعات المتأثرة بشكل خطير. ومع ذلك، تظل نيبال الدولة الوحيدة في جنوب آسيا التي لم تطبق أي سياسة نقدية سليمة إستجابة للأزمة. وتتكون جهود الحيز المالي حتى الآن من تعبئة الأموال من الخارج، كما يتضح من الحصول على مبلغ سريع بقيمة 29 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي من خلال مشروع الإستجابة للطوارئ والتأهب للأنظمة الصحية.

لقد زادت نيبال إنفاقها على الصحة العامة بشكل كبير، مُعلنة عن حزم تحفيز للقطاعات التي يمكن أن تؤدي إلى خلق فرص عمل سريعة - على سبيل المثال، التشييد والبناء، والصناعة التحويلية، والخدمات. وهناك أيضاً دعم الكهرباء للشركات، بينما يحصل الأفراد على إعانات وإعفاءات من الديون القديمة المستحقة على جميع أنواع المرافق العامة، مثل الماء والكهرباء والهاتف والإنترنت. وتعمل الشركات الغذاء المملوكة